

النشرة الإخبارية الأسبوعية

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
Ministry of Planning and Economic
Development



الإصدار الشهري الأربعون، العدد

الخميس ٢٧ إبريل ٢٠٢٣

أولاً: التقارير الدولية

في هذا العدد:

- التقارير والصحف الدولية
- الأخبار الأسبوعية
- النشاط المالي
 - التخصيم
 - التأجير التمويلي
 - التمويل متناهي الصغر
 - أداء البورصة المصرية (انفوجراف)
- انفوجراف

Contact Us

<http://www.mped.gov.eg>

● بلومبرج إيكونوميكس: الاقتصاد المصري قد يصبح تاسع أكبر مؤشر في النمو العالمي^١.

- حددت بلومبرج إيكونوميكس، في توقعات جديدة، حصص أكبر الاقتصادات العالمية تأثراً في محركات نمو الاقتصاد العالمي خلال الفترة بين عامي ٢٠٢٣-٢٠٢٨، حيث جاءت الصين في الصدارة، مستحوذة على ٢٢٪. واحتلت الهند المركز الثاني بحصة ١٢,٩٪، ثم الولايات المتحدة بنسبة ١١,٣٪، بينما كانت إندونيسيا صاحبة المركز الرابع بحصة ٣,٦٪، ثم ألمانيا (٢,١٪)، وتركيا (٢,١٪)، واليابان (١,٨٪)، والبرازيل ومصر بحصة ١,٧٪ لكل منهما.
- وتسبق مصر تأثير اقتصاد روسيا وبنغلاديش بنسبة ١,٦٪ لكل منهما، بالإضافة إلى ١,٥٪ لكل من المملكة المتحدة وفيتنام وفرنسا.
- وكان صندوق النقد الدولي قد توقع نمو الاقتصاد المصري إلى ٣,٧٪ للسنة المالية ٢٠٢٢-٢٠٢٣، التي تنتهي في يونيو، والسنة المالية المقبلة ٥٪، لتتخفض بواقع ٠,٣٪ مقارنة بتوقعاته في يناير الماضي التي قدرت معدل النمو عند ٤٪.
- فيما توقع البنك الدولي أن تبلغ نسبة نمو الناتج الإجمالي لمصر ٤٪ خلال العام الجاري ٢٠٢٣ والمقبل ٢٠٢٤، مشيراً إلى أن هذه التوقعات تعكس توقعات زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد المصري.

● البنك الدولي، مصر السابعة عربياً والـ ٥٨ عالمياً في مؤشر الأداء اللوجستي لعام ٢٠٢٣^٢.

- أوضح تقرير صادر عن البنك الدولي، أن قد قفزت مصر إلى المرتبة السابعة عربياً والـ ٥٨ عالمياً في مؤشر الأداء اللوجستي (LPI) لعام ٢٠٢٣، الصادر من البنك الدولي، محققة نحو ٣,١ نقطة، مقارنة بعام ٢٠١٨ حيث المرتبة الـ ٦٧ عالمياً.
- وأضاف أن تعد مصر ضمن ٨ دول عربية التي تصدرت أفضل ١٣٩ دولة في أداء الخدمات اللوجستية، حيث تقدمت "الإمارات" المؤشر العالمي لتصل إلى المركز الـ ١٢ تليها "البحرين" التي جاءت في المركز ٣٤ و"قطر" في المركز الـ ٣٦، تليها "السعودية" في المركز الـ ٤١، ثم "سلطنة عمان" في المركز الـ ٤٦، و"الكويت" في المركز الـ ٥٥ و"جيبوتي" في المركز الـ ٨١، ثم "العراق" في المركز الـ ١١٩ ثم "السودان" في المركز الـ ١٢٢، و"سوريا" بالمركز الـ ١٣٠، و"اليمن" جاءت في المركز الـ ١٣٣، ثم "الصومال" ١٣٧، و أخيراً "ليبيا" في المركز ١٣٩. يذكر أن سنغافورة تصدرت المركز الأول في مؤشر أفضل أداء لوجستي تليها فنلندا ثم الدنمارك وألمانيا، هولندا.
- ويقيس المؤشر الذي يغطي ١٣٩ دولة في تقييماته ٦ جوانب من الأداء اللوجستي، وهم البنية التحتية المتعلقة بالتجارة والنقل والجمارك وإدارة الحدود، وجودة الخدمات اللوجستية، وحسن توقيت الشحنات، والقدرة على التتبع والتعقب، وتوافر الشحنات الدولية بأسعار تنافسية.
- أوضح تقرير البنك الدولي أن المؤشر تأثر بشكل مباشر بالأزمات الأخيرة خاصة جودة البنية التحتية وأداء الجمارك، مشيراً إلى أن الدول العشر التي تتمتع بأفضل أداء لوجستي واصلت تقديم خدمات لوجستية عالية المستوى مصنفة ٤,١ من ٥ في المتوسط مقابل ٤,٠ في ٢٠١٨.

¹ <https://amwalalghad.com/2023/04/20/%D8%A8%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A8%D8%B1%D8%AC-%D8%A5%D9%8A%D9%83%D9%88%D9%86%D9%88%D9%85%D9%8A%D9%83%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A-%D9%82/>

² <https://www.sis.gov.eg/Story/255472/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A9-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%8058-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AF%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%88%D8%AC%D8%B3%D8%AA%D9%8A-%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-2023?lang=ar>

ثانياً: الأخبار الأسبوعية:

• الدكتورة/ هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تبحث سبل التعاون مع سكرتير عام منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية³.

- اجتمعت الدكتورة/ هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية مع ماتياس كورمان، سكرتير عام منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، بحضور السيد السفير علاء يوسف، سفير مصر في فرنسا، وعدد من كبار المسؤولين بالمنظمة المعنيين بالتعاون مع مصر لمناقشة سبل التعاون بين الطرفين، وذلك بمقر المنظمة بباريس.
- واستعرضت الدكتورة هالة السعيد الركائز الخمس للبرنامج القطري، والتي تشمل النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، الابتكار والتحول الرقمي، الحوكمة ومكافحة الفساد، الإحصاءات، والتنمية المستدامة، موضحة أنه يوجد نحو ٣٥ مشروعاً منبثقاً عن تلك الركائز، وأن العمل بدأ بالفعل لتنفيذ ٢٢ مشروعاً منهم من خلال وزارات التخطيط والتنمية الاقتصادية، التجارة والصناعة، البيئة، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الكهرباء والطاقة المتجددة، والبنك المركزي المصري، والهيئة العامة للاستثمار، وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مشيرة إلى أن وزارة التخطيط استحدثت مصفوفة تم تعميمها على كافة الوزارات والجهات المستفيدة لمتابعة ما تم إنجازه بكل مشروع.
- وأكدت أن التعاون مع المنظمة يأتي متسقاً مع جهود الإصلاح الاقتصادي بمصر وفي إطار البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، لافتة إلى وثيقة سياسة ملكية الدولة التي تهدف إلى إدارة الأصول المملوكة للدولة بشكل أفضل وجذب الاستثمارات وتعزيز التعاون مع القطاع الخاص، مشيرة إلى تركيز الدولة على دعم كفاءة سوق العمل من خلال بناء القدرات وتعزيز التعليم المهني، بالإضافة إلى برامج الحماية الاجتماعية ومنها برنامج "حياة كريمة" الذي يستهدف تحسين نوعية الحياة لنحو نصف سكان مصر بالمناطق الريفية من خلال توفير خدمات المياه والكهرباء والصرف الصحي والتعليم وغير ذلك، اتساقاً مع رؤية الدولة التي تتناول مفهوم الحماية الاجتماعية من منظور شامل، كما أشارت إلى المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية الذي يستند إلى زيادة الوعي فيما يتعلق بتنظيم النسل وتمكين المرأة، ورفع الوعي الثقافي، وميكنة الخدمات الخاصة بالمرأة، وإيجاد حزمة حوافز لها.

- وأعرب ماتياس كورمان، سكرتير عام منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD عن تقديره للعلاقات مع مصر، مشيراً إلى التقدم المحرز في تنفيذ مشروعات البرنامج القطري، مؤكداً على الالتزام بالعمل مع مصر لإنجاح هذا البرنامج، كما أشاد بالإصلاحات الاقتصادية التي تنفذها مصر.

- وأضاف أن هذه التطورات الإيجابية على الصعيد الاقتصادي سيتم إدراجها في تقارير المنظمة، والتي سنتناول لأول مرة الجوانب المتعلقة بسوق العمل وتوفير الوظائف والمهارات المطلوبة فضلاً عن المساواة بين الجنسين في الوظائف، وتقديره لدور وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية بصفتها الرئيس المشارك لمنندى التمكين الاقتصادي للمرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع للمنظمة.

• مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، إشادات دولية بجاهزية مصر في مجال البيانات⁴.

- أصدر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء عدداً جديداً من مجلته "بوصلة السياسات"، وهي تهدف إلى متابعة تطورات السياسات العامة المختلفة حول العالم، ونقل الاتجاهات المتغيرة وغير المطبقة حالياً؛ تمهيداً لتبنيها في الدولة المصرية، وقد جاء العدد الجديد بعنوان "مراكز البيانات فائقة النطاق".
- أوضح المركز أن تجارة خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات شهدت ازدياداً ملحوظاً عالمياً خلال العقد الماضي، وقد بلغ حجم صادرات خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات نحو ٣,٨ تريليونات دولار أمريكي عام ٢٠٢١، مقارنة بنحو ٣,٣ تريليونات عام ٢٠١٩ بزيادة تقدر بنحو ١٣,٢%، وفقاً لإحصاءات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، الأمر الذي ساهم فيه التحولات السريعة التي يشهدها العالم عقب جائحة فيروس كورونا، وما فرضته من تحديات.
- ومع توجه أنظار دول العالم لجذب الاستثمارات لمراكز البيانات فائقة النطاق لما لها من أثر إيجابي على الاقتصاد، اتبعت دول العالم آليات عديدة لجذب تلك الاستثمارات خاصة المشروعات متعددة الجنسيات، ومنها تخصيص مناطق حرة، أو مناطق اقتصادية لتجارة الخدمات التكنولوجية، بجانب توفيرها عدد من الحوافز، والإعفاءات للمستثمرين الراغبين في توسع مشروعاتهم.
- ومن هذا المنطلق، أكد المركز أن هدف هذا العدد من إصداره بوصلة السياسات هو تسليط الضوء على السياسات المتبناة من جانب الدول في مجال جذب الاستثمارات لمراكز البيانات فائقة النطاق مع استعراض أنواع مراكز البيانات، بجانب دوافع جذب الاستثمارات بهذا المجال، وكذا متطلبات جذب تلك الاستثمارات، فضلاً عن

³ <https://mped.gov.eg/News?id=57>

⁴ <https://www.youm7.com/story/2023/4/26/%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A5%D8%B4%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%AC%D8%A7%D9%87%D8%B2%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA/6161095>

جاهزية الدولة المصرية لجذب الاستثمارات إلى مراكز البيانات.

- وأشار العدد إلى "سياسة البيانات ٢٠٢٠" التي أعلنت عنها الهند، والرامية نحو تعزيز الاقتصاد الرقمي الهندي وجذب استثمارات مراكز البيانات، حيث تضمنت السياسة الإطار التنظيمي، والتشريعي، والتفذي لجذب الاستثمارات التكنولوجية، وأبرز ما سيتم في إطارها مثل تدشين أربع مناطق اقتصادية لمراكز البيانات فائقة النطاق، وتقديم حوافز للمشروعات التكنولوجية المرتبطة بمجال البيانات، لا سيما مراكز ومشروعات خدمات التخزين السحابية، وتدشين وحدات بحث وتطوير في مجال تكنولوجيا المعلومات.
- كما تضمنت الأثر الاقتصادي المتوقع عقب تنفيذ تلك السياسة، فمن المتوقع وصول حجم الاقتصاد الرقمي بحلول ٢٠٢٥ إلى تريليون دولار في حين أنه كان ٢٢٢,٥ مليار دولار في عام ٢٠١٩، ومن المتوقع أن تبلغ حجم استثمارات مراكز البيانات المتوقعة خلال عام ٢٠٢٥ / ٢٠٢٧ ما قيمته ١٩ مليار دولار في حين أن حجمها خلال عام ٢٠٢٠ كان ٣,٦ مليار دولار.
- واستعرض العدد مجمع مراكز البيانات في منطقة "نونجزا" الاقتصادية، حيث دشنت إندونيسيا وسنغافورة منطقة اقتصادية مشتركة في إندونيسيا توفر بيئة عمل مناسبة لأنشطة الاقتصاد الرقمي في عام ٢٠١٨ ثم تحولت لمنطقة اقتصادية في عام ٢٠٢٠ وتركز المنطقة على أنشطة البنية التحتية لصناعة البيانات ونفذت إجراءات عديدة لجذب استثمارات البيانات، ومنها تقديم حوافز ضريبية للمشروعات، وبالتركيز على المشروعات الخاصة بالبنية التحتية لمراكز البيانات، وتوفير نحو ١٢ كابلا بحريا للمنطقة، ومنح تصاريح عمل طويلة الأمد للكوادر الفنية الأجنبية الراغبة في العمل بالمنطقة. كما أوضح الأثر الاقتصادي المتوقع لتدشين هذه المنطقة، من حيث وصول الحجم المتوقع للاقتصاد الرقمي الإندونيسي في عام ٢٠٢٥ إلى ١٥٠ مليار دولار ارتفاعاً من ٣٠ مليار دولار في عام ٢٠١٩.
- وأوضح العدد دوافع جذب استثمارات مراكز البيانات فائقة النطاق ومنها نقل المعرفة والتكنولوجيا الحديثة إلى الدولة، فضلاً عن زيادة أعداد الكوادر المهنية المتخصصة في مجال البيانات، وتعزيز القطاعات الاقتصادية الأخرى غير التكنولوجية، وهو ما يعرف بتأثير الامتداد أو الانتشار (حيث أبرمت جوجل تعاقدات طويلة الأجل مع حكومة الولايات المتحدة لتدشين ثماني محطات توليد كهرباء باستثمارات بلغت ٢,١ مليار دولار)، وزيادة مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي (حيث تمثل على سبيل المثال استثمارات مراكز البيانات نحو ٢٠% من الاستثمارات الأجنبية ويمثل الاقتصاد الرقمي نحو ٢٥% من الناتج القومي الإجمالي الهولندي)، بالإضافة إلى توفير العديد من فرص العمل مما يسهم في الحد من البطالة وتعزيز التنمية الاقتصادية (حيث توفر مراكز البيانات على سبيل المثال حوالي ١,٦ ملايين فرصة عمل بشكل مباشر وغير مباشر في دولة سنغافورة).
- كما تناول العدد أنواع مراكز البيانات، حيث تتعدد أنواع مراكز البيانات في الحجم والنشاط المخصصة له، سواء بغرض جمع كميات هائلة من البيانات، أو تخزينها، أو معالجتها، أو توزيعها، وتسهيل الوصول إليها، ووفقاً لنوع مركز البيانات يختلف الأثر الاقتصادي؛ حيث إنه كلما زاد حجم مركز البيانات ساهم في توفير فرص عمل أكثر بشكل مباشر أو غير مباشر.
- وتمثل أنواع مراكز البيانات في "مراكز البيانات فائقة النطاق" وهي مراكز بيانات ضخمة مخصصة للأنشطة التجارية الكبيرة، والتطبيقات الذكية المرتبطة بالبيانات الضخمة مثل "محرك بحث جوجل"، والجدير بالذكر بلوغ عددها حوالي ٧٠٠ مركز حول العالم عام ٢٠٢١، مقارنةً بنحو ٢٥٩ مركزاً عام ٢٠١٥ بنسبة زيادة بلغت حوالي ٢٧٠% خلال ست سنوات، يضاف إلى ذلك أن ذلك النوع من المراكز يُعد بالغ الأهمية لنحو الدول لمراكز إقليمية للبيانات؛ نظراً لاقتصادات الحجم المرتبطة بذلك النوع من المراكز، ويبلغ إجمالي استثمارات ذلك النوع من المراكز حوالي ١٢٧ مليار دولار أمريكي عالمياً عام ٢٠٢١، ومن المتوقع أن يبلغ حوالي ١٧٦,٤٣ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٢٧ وفقاً لـ "شركة أريزون للاستشارات"، وتتركز معظم مراكز البيانات فائقة النطاق في "أمريكا الشمالية، وآسيا، وأوروبا"، وتعد دولتا الولايات المتحدة والصين أكثر دول العالم امتلاكاً لذلك النوع من مراكز البيانات.
- كما توجد "مراكز البيانات التجارية" وهي تلك المراكز التي يتم تدشينها وإدارتها وتشغيلها لأغراض الأنشطة التجارية وتكون مصممة لاستخدامات المستخدم النهائي "المستهلك" وتكون دخل مقرات الشركات.
- بالإضافة إلى "مراكز بيانات لخدمات الاستضافة" و"مراكز البيانات لإدارة الخدمات"، وهذا النوع تقوم الشركات بتدشينه لاستضافة البنية المعلوماتية للشركات الأخرى من أجهزة البيانات والمعلومات الأمنية وشبكات الاتصال، وتجدر الإشارة إلى امتلاك مصر نحو ١٤ مركز بيانات لخدمات الاستضافة، أما مراكز البيانات لإدارة الخدمات فيتم إدارة ذلك النوع من المراكز من قبل طرف ثالث بدلاً من الشركة المستفيدة من الخدمة عن طريق تأجير المعدات والبنية التحتية لمركز البيانات بدلاً من شرائها، فضلاً عن تقديم خدمات إدارة البيانات.
- ومن أنواع مراكز البيانات أيضاً "مراكز بيانات لخدمات التخزين السحابية" حيث تقوم الشركات بتوفير خدمات التخزين السحابية للبيانات من خلال استضافة بيانات الأفراد والشركات أو كلاهما، بجانب خدمات التخزين السحابية للتطبيقات الذكية، وتعد شركة أمازون لخدمات الويب "AWS" ومايكروسوفت أبرز الشركات الرائدة في خدمات التخزين السحابية عالمياً، وتقوم "شركة مايكروسوفت" بالتعاون مع "شركة المصرية للاتصالات" في مجال تطوير البنية التحتية لمراكز البيانات، كما تخطط الشركات العالمية مثل "أمازون" لدخول السوق المصري خلال الفترة المقبلة عن طريق تدشين مركز إقليمي لها في مصر، بجانب سعي "شركة هواوي" لضخ

نحو ٢٠٠ مليون دولار أمريكي خلال خمس سنوات لتدشين مراكز بيانات للحوسبة السحابية.

كما أوضح العدد متطلبات جذب الاستثمارات في مجال مراكز البيانات والتي تمثلت في عدد من المتطلبات التي تتيح مناخ أعمال ملائم لإنشاء مشروعات مراكز البيانات ومن أهمها:

١- متطلبات متعلقة بالبنية التحتية التكنولوجية وغير التكنولوجية: مثل توافر الطاقة الكهربائية في الدولة المستضيفة لمركز البيانات وتوافر بنية تحتية تكنولوجية جيدة يسهل الوصول لها، بجانب توافر كابلات بيانات تمر عبر حدود الدولة البحرية والبرية بجانب وجود كابلات أرضية من نوع فايبر مربوطة بمرافق بيانات تقوم بدور نقل البيانات وتوزيعها، ووجود نظم فعالة لإدارة البنية المعلوماتية، بجانب شبكات اتصال عالية الكفاءة والسرعة.

٢- متطلبات لوجستية وفنية: وتشمل توافر أنظمة تبريد عالية الكفاءة لمراكز البيانات، وتوافر مصادر للطاقة، سواء مصادر متجددة أو مصادر غير متجددة، وتواجد موقع مركز البيانات في مناطق قليلة المخاطر الطبيعية والبيئية مثل الفيضانات.

٣- متطلبات إدارية وبشرية: وتتضمن تخصيص نافذة الشباك الواحد بالمنطقة؛ لتقوم المشروعات بإنهاء كافة الإجراءات المتعلقة ببدء المشروع في أسرع وقت ممكن، وتوافر كوادر بشرية مدربة من فنيين ومهندسين لهم القدرة على التعامل مع مراكز البيانات عالية التقنية؛ حيث يعتبر إيجاد الكوادر المهنية التي لديها القدرة على التعامل مع مراكز البيانات من مهندسي الاتصالات وفنيي الشبكات والمتخصصين في التبريد، والتكيف، ومسؤولي أمن المعلومات، من التحديات الكبيرة التي تواجه الدول الراغبة في جذب استثمارات مراكز البيانات.

٤- متطلبات قانونية وتشريعية: من حيث ضرورة توافر إطار قانوني يسمح بتخزين البيانات، وتداولها، ومعالجتها؛ بما يتيح للمشروعات التكنولوجية مزاولتها نشاطها دون عوائق.

وتضمن العدد تجارب بعض الدول في جذب الاستثمارات في مجال البيانات كتجربة مجمع مراكز البيانات الملحق بالمنطقة الحرة ببوجوتا والذي يعتبر من النماذج الرائدة في جذب الاستثمارات لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتجربة مركز بيانات مايكروسوفت في قطر حيث تم تدشين مركز بيانات فائق النطاق في قطر أغسطس ٢٠٢٢ من خلال التعاون مع وكالة قطر للترويج للاستثمار وذلك في إطار توسيع مايكروسوفت أعمالها في منطقة الشرق الأوسط.

وألقى العدد الضوء على مدى جاهزية مصر لجذب استثمارات مراكز البيانات فائقة النطاق، حيث تُعد مصر دولة محورية في مجال نقل البيانات؛ إذ يمر عبر الأراضي والمياه المصرية نحو ٩٠% من حركة البيانات بين الشرق والغرب، كما أنها تُعد ثاني أكبر دولة في العالم يمر عبر سواحلها كابلات إنترنت بحرية بعد الولايات المتحدة الأمريكية؛ بنسبة ١٧% من كابلات الإنترنت في العالم، وبلغت العوائد من مرور كابلات الإنترنت عبر المياه الإقليمية المصرية حوالي ١٨٥ مليون دولار عام ٢٠١٩.

وحول الإطار الخاص بالبنية التحتية التكنولوجية وغير التكنولوجية، أشار العدد إلى أن الحكومة المصرية تولي اهتماماً خاصاً للارتقاء بالبنية التحتية التكنولوجية، وغير التكنولوجية، بما يسهم في تحسين بيئة الأعمال لقطاع تكنولوجيا المعلومات المصري، وأيضاً يعزز من جذب استثمارات مراكز البيانات، فبينما يخص البنية التحتية التكنولوجية تم استثمار حوالي ٢ مليار دولار أمريكي حتى مايو ٢٠٢٢، وذلك لرفع كفاءة الإنترنت داخل مصر حتى أصبحت الدولة الأسرع في مجال الإنترنت الثابت في قارة أفريقيا؛ حيث تمت زيادة محطات الإنزال على ساحلي البحر الأحمر، والمتوسط من نحو ست محطات إنزال إلى عشر محطات إنزال، كما تم استحداث عشرة مسارات جديدة بين ساحلي البحرين، وذلك لضمان استمرارية الشبكة التي تعمل على تدفق البيانات بين الشرق والغرب.

أما فيما يخص البنية التحتية غير التكنولوجية فتجدر الإشارة إلى أن قطاع الطاقة يعتبر من أكبر القطاعات الاقتصادية التي تولي الحكومة المصرية لها اهتماماً بهدف تطويرها والنهوض بها؛ حيث وجهت الحكومة استثمارات عامة لقطاع الكهرباء، والبتروكيمياويات بنحو ٨٨٦ مليار جنيه خلال ثماني سنوات بدءاً من عام ٢٠١٤/٢٠١٥، وحتى عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ بمعدل نمو يقرب من ٢٣٤%، وذلك في إطار الجهود الحكومية لتحقيق أمن الطاقة، واستمراراً لذلك تستهدف الحكومة تخصيص استثمارات لقطاع الكهرباء والطاقة بنحو ٢٩,٣ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣، وقد كان لتلك السياسة أثراً ملموساً؛ إذ توفر فائضاً يومياً في إنتاج الطاقة يبلغ نحو ١٣ ألف ميغاوات عام ٢٠٢٠، وجدير بالذكر بلوغ إجمالي إنتاج الكهرباء للمحطات المصرية حوالي ٥٨,٥ ميغا وات خلال عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقارنة بنحو ٢٧,٢ ميغاوات عام ٢٠١٠/٢٠١١.

وفيما يتعلق بالإطار القانوني والتشريعي قامت الدولة المصرية بسن قوانين ولوائح تهدف لتحفيز الاستثمارات بوجه عام وأيضاً القطاعات الإنتاجية المختلفة، وفي مجال البيانات، حيث تم اعتماد الإطار التنظيمي لإنشاء مراكز البيانات، وتقديم خدمات الحوسبة السحابية داخل مصر في أغسطس ٢٠٢١، من قبل الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات بهدف دعم رؤية الدولة المصرية في التحول الرقمي وجذب مزيد من الاستثمارات، ومن المتوقع أن يسهم الانتهاء من اللائحة التنفيذية لقانون حماية البيانات الشخصية في توفير إطار قانوني ملائم؛ لتدشين مراكز البيانات فائقة النطاق، وكذا المشروعات الاستثمارية في مجال مراكز

البيانات، حيث تم إصدار قانون حماية البيانات الشخصية رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠ بشأن حماية البيانات الشخصية المعالجة إلكترونياً جزئياً أو كلياً لدى أي حائز أو متحكم أو معالج لها، وذلك بالنسبة للأشخاص الطبيعيين، ولا تزال اللائحة التنفيذية لم تصدر بعد.

- أما ما يتعلق بالإطار المؤسسي فيهدف الإطار المؤسسي المنوط بجذب الاستثمارات إلى مراكز البيانات الفائقة إلى الارتقاء بالصناعات الرقمية المصرية والعمل على توفير حوافز لجذب استثمارات القطاع، ويعد المجلس الأعلى للمجتمع الرقمي هو الجهة المنوطة برسم السياسات التي تهدف لجذب الاستثمارات لمراكز البيانات، والذي صدر القرار الجمهوري رقم ٥١١ لسنة ٢٠٢٢ بشأن إعادة تشكيله في أكتوبر ٢٠٢٢، ويقع على عاتق وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تنفيذ تلك السياسات، كما يختص المجلس بإقرار الاستراتيجية القومية لبناء دولة رقمية متكاملة، بجانب اعتماد السياسات والإجراءات الخاصة بالتغيرات الهيكلية اللازمة لبناء مجتمع رقمي، وإقرار سياسات عامة تعزز تقديم الخدمات الحكومية الرقمية، ومن المتوقع أن تسهم السياسات المتبنية والمعتمدة من قبل المجلس بشكل إيجابي على صناعة البيانات في مصر، كما سيعمل المجلس على إقرار سياسات عامة تهدف إلى الارتقاء بالصناعات الرقمية لجذب الاستثمارات في مجال البيانات، وخلق فرص عمل، بالإضافة إلى حوكمة البيئة الرقمية.
- كما تناول العدد إشادة المؤسسات الدولية بجاهزية مصر في مجال البيانات، حيث أشار البنك الدولي (مرصد الاقتصاد المصري- البنك الدولي ٢٠٢١) إلى ضرورة توسع مصر في تدشين مراكز البيانات لتصبح مركزاً إقليمياً للبيانات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ نظراً لما تمتلكه الدولة المصرية من مقومات، وذلك عن طريق تمكين الشركات الدولية الرائدة في صناعة البيانات.
- كما أشادت "مؤسسة فيتش" في تقريرها عن سوق تكنولوجيا المعلومات المصري للربع الرابع ٢٠٢٢، بالتطور السريع لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصري، وذلك على الرغم من التحديات التي واجهت القطاع عامي "٢٠٢٠ و ٢٠٢١"، نظراً لتداعيات جائحة فيروس كورونا، بيد أن دخول الشركات متعددة الجنسيات العاملة في مراكز البيانات للسوق المصري سيعزز من تطور صناعة مراكز البيانات المصرية.
- كذلك قدم العدد مجموعة من المقترحات لجذب استثمارات مراكز البيانات الفائقة من خلال مجموعة من الإجراءات والسياسات وجاء من أبرزها، "وضع استراتيجية لجذب استثمارات مراكز البيانات الفائقة تتضمن برنامجاً تنفيذياً للترويج للفرص الاستثمارية المتاحة في مصر بمجال البيانات"، و"توفير حوافز استثمارية مخصصة للشركات العالمية الرائدة في صناعة مراكز البيانات فائقة النطاق، وأيضاً حوافز للشركات المصرية العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات، لعقد شراكات مع كبرى الشركات العالمية التكنولوجية لتدشين مراكز بيانات فائقة النطاق"، و"تدشين منطقة اقتصادية أو منطقة تجارة حرة خاصة بمراكز البيانات؛ بهدف توفير المناخ الاستثماري اللازم لجذب مشروعات مراكز البيانات، خاصةً متعددة الجنسيات العاملة لتوسيع أنشطتها في مصر، ويرفق بها وحدات البحث والتطوير؛ بما يتيح نقل المعرفة والتكنولوجيا إلى مصر.

ثالثاً: النشاط المالي

التخصيم

- أطلقت الهيئة، خلال عام ٢٠١٨، مشروع قانون يجمع نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم في قانون واحد، وتمت الموافقة على المشروع من قبل كل من مجلس النواب ومجلس الوزراء. ويساهم القانون في تعزيز الشمول المالي وضمان وصول أدوات التمويل غير المصرفي لشرائح من المجتمع لا تستطيع حالياً من عدد من الخدمات المالية. ويعد نشاط التخصيم أحد الركائز لتوفير رأس المال العامل وتسريع دورته، وعلى وجه الأخص في تخصيص الحقوق المالية قصيرة الأجل.
- كما يُعد سوق التخصيم في مصر سوقاً واعدًا؛ فقد ارتفعت قيمة الأوراق المخصصة حوالي ثلاثة أضعاف تقريباً خلال الأربع سنوات الماضية؛ حيث زادت من ٣,٧ مليار جنيه مصري في ٢٠١٤ إلى ١٠,٦ مليار جنيه في ٢٠١٨. وارتفعت بنسبة ١٨% تقريباً مقارنة بالعام الماضي البالغة ٨,٩ مليار جنيه.

التأجير التمويلي

ما هو التأجير التمويلي (Financial Leasing)؟

- التأجير التمويلي هو أحد المصادر غير التقليدية للتمويل الاستثماري متوسط وطويل الأجل والذي ينتقل بمقتضاه الى المستخدم (المستأجر) حق استخدام أصل معين مملوك للمؤجر بموجب اتفاق تعاقدى بين الطرفين مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة ويجوز للمستأجر في نهاية المدة شراء الأصل للمؤجر.
- ويعد البيع مع إعادة الاستئجار هو أحد صور التأجير التمويلي. حيث تقوم الشركة ببيع أحد أصولها الإنتاجية الثابتة (طويلة الأجل) الى شركة تأجير بشرط إعادة استئجار هذا الأصل مرة أخرى من شركة التأجير التمويلي. وبالتالي تستمر الشركة في استخدام هذا الأصل الإنتاجي في نشاطها وتحصل في الوقت ذاته فوراً على حسيبة نقدية من بيع الأصل تستخدمها الشركة لتمويل رأس المال العامل، على أن تقوم بسداد القيمة الإيجارية للأصل المستأجر على عدة سنوات مستقبلية.

● الرقابة المالية تحدد ضوابط صارمة للمستفيدين من شركات التأجير التمويلي:

- أصدر الدكتور محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، قراراً رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٩، بتعديل قرار مجلس الإدارة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩، بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم. وقرر محمد عمران، يضاف إلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩ بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم مادة جديدة برقم (٤مكرراً) نصها كالآتي: بيع الأصل وإعادة استئجاره تمويلياً.
- على شركات التأجير التمويلي عند قيامها بإبرام عمليات شراء الأصل مع إعادة تأجيره تمويلياً التحقق من قيام المستأجر باستخدام التمويل الممنوح له في نشاطه وفقاً للأغراض المحددة بالدراسة الائتمانية من خلال المستندات المؤيدة والمتابعة الدورية لنشاط المستأجر مع سريان الضوابط الآتية كحد أدنى:
- تمويل العمليات التشغيلية للمستأجر: يجب على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض العمليات التشغيلية التأكد من استخدام من التمويل في الغرض المخصص له طبقاً للموافقة الائتمانية الصادرة للمستأجر على أن يوضح المستأجر أوجه صرف التمويل الممنوح له من الشركة، وذلك من خلال المتابعة الدورية للعمليات التشغيلية التي يقوم بها المستأجر ومدى انعكاس ذلك على التدفقات النقدية.
- تمويل شراء الأصل ذات المواصفات الخاصة وذات التكنولوجيا العالية الذي يصعب تسويقه بالسوق الثانوي: تقوم شركات التأجير التمويلي بعد شرائها للأصل للمؤجر من المستأجر بتوجيه التمويل مباشرة إلى مورد الأصل ذو المواصفات الخاصة و/أو ذو التكنولوجيا العالية محل التمويل.
- استكمال بناء أو ترقية أو تشغيل عقار للمستأجر: على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض استكمال بناء أو ترقية أو تشغيل عقار للمستأجر أن يتم توجيه التمويل على شرائح وفقاً لما هو متفق عليه فيما بين الشركة والمستأجر، ووفقاً لمستخلصات إنجاز الأعمال المقدمة من جانب المستأجر للشركة.
- سداد ديون Debt Swap : تلتزم شركات التأجير التمويلي حال منح التمويل لأغراض سداد ديون المستأجر، بتضمين الدراسة الائتمانية للتدفقات النقدية وبيان تفصيلي مقدم من المستأجر موضحاً به الدائنين وقيمة الدين وسبب نشأته على أن يكون سبب نشأة الدين مرتبط بنشاط المستأجر.

التمويل متناهي الصغر

الحكومة تقرر تعديلات على قانون التمويل متناهي الصغر ٥:

- وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤، بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، وجاء مشروع القانون لينظم كلاً من نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، والتمويل متناهي الصغر، تنظيمياً قانونياً متكاملاً بما يؤكد على خضوع نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لأحكام قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، ويحتوي على قواعد وضوابط مزاوله الشركات لتلك الأنشطة بشكل يُحقق المرونة وسهولة التطبيق، بالإضافة إلى توفير إمكانية تعديل وتطوير هذه القواعد حسب احتياجات النشاط التجاري والصناعي.
- وتضمن مشروع القانون تعديل مسمى القانون من "قانون بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر"، ليكون "قانون تنظيم مزاوله نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر"، وأشار مشروع القانون إلى عدم سريان أحكام هذا القانون على جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والبنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري، في الوقت الذي نص فيه مشروع القانون على ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة عن الحد الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، وبما لا يقل عن ٢٠ مليون جنيه، و٥ ملايين جنيه للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات متناهية الصغر، وأن يكون على الشركات الراغبة في مزاوله نشاطي تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وتمويل المشروعات متناهية الصغر معاً أن تستوفي الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة لكل من النشاطين.
- كما حدّد مشروع القانون إجراءات اصدار تراخيص مزاوله الشركات لنشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وكذلك مزاوله نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وإجراءات مزاوله النشاطين معاً وحدّد مشروع القانون اختصاص مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع قواعد وضوابط مزاوله نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وقواعد وضوابط مزاوله نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وكذلك قواعد وضوابط مزاوله النشاطين معاً، على أن يتم ذلك بعد التنسيق مع جهاز تنمية المشروعات، ونص مشروع التعديل أيضاً على اختصاص وحدة مراقبة نشاط التمويل من الجمعيات والمؤسسات الأهلية بوضع شروط حصول الجمعيات على ترخيص بمزاوله نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة.
- وتعترزم الهيئة العامة للرقابة المالية، تحقيق هذا الهدف من خلال إطلاق مبادرة تنشيط تمويل سلاسل القيمة في القطاع الزراعي متناهي الصغر، وتحفيز المزارعين على المشاركة في مجموعات التسويق محاصيلهم العظيم العائد، مع العمل على تعزيز التكامل مع الخدمات المالية الأخرى اللازمة مثل التغطيات التأمينية متناهية الصغر، والتي ستدعم فعالية تلك المبادرة، كما تعترزم الهيئة تبني مبادرات مع الجهات المعنية لدعم وتطوير مؤسسات الفئة (ج).
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٣,٢ مليون امرأة يستفدن من حجم التمويل متناهي الصغر ١.**
- أوضحت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، أن الدولة المصرية تعمل على توفير التمويل للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر لخلق فرص عمل أمام الشباب وتوفير سبل النمو في أعمالهم، ونجحت المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، في مواجهة الأزمات المتتالية ومنها جائحة كوفيد-١٩ والأزمة الأوكرانية وما صاحبها من ارتفاع معدل التضخم، وتوقعت مواصلة سعي القطاع للوصول لكل مواطن يحتاج الخدمة في كافة ربوع مصر بهدف مكافحة الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية بمفهومها الشامل، بجانب سد فجوة احتياجات السوق من المنتجات المبتكرة.
- وأكد تقرير لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية أن توفير التمويل عبر التكنولوجيا المالية سيسهل عملية الوصول لأكبر عدد ممكن من المستفيدين ويدعم توجه الدولة نحو الرقمنة والشمول المالي وتحقيق التحول الرقمي في كافة القطاعات، والوصول إلى أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة الأممية وخاصة هدفي ٥ (المساواة بين الجنسين) و٨ (العمل اللائق والنمو الاقتصادي).
- وأشار التقرير إلى أن حجم التمويل متناهي الصغر قفز بنسبة ٤٦% على أساس سنوي بنهاية سبتمبر الماضي إلى ما يقارب ٣٥,٥ مليار جنيه استفاد منها أكثر من ٣,٨ مليون عميل، لافتاً إلى أن حصة المرأة منهم بلغت نحو ٦٠% بواقع ٢,٣ مليون مستفيد، كما بلغت حصة الشباب من الجنسين والمستفيدين من خدمات النشاط نحو ٦٤%.

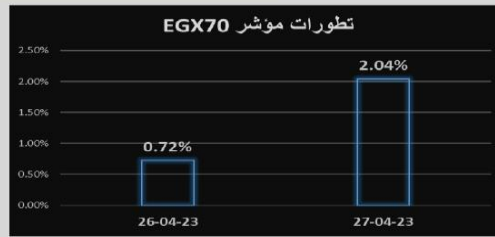
⁵ [http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-\(62\)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx](http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-(62)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx)

⁶ <https://www.youm7.com/story/2023/4/25/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AE%D8%B7%D9%8A%D8%B7-2-3-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D9%81%D8%AF%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%AD%D8%AC%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-%D9%85%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%87%D9%89/6159732>

الأداء الأسبوعي للبورصة المصرية:



تطور مؤشرات البورصة خلال الاسبوع

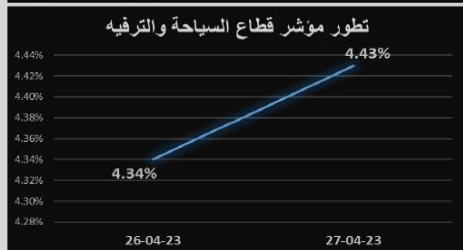


تطور مؤشرات القطاعات بداخل البورصة

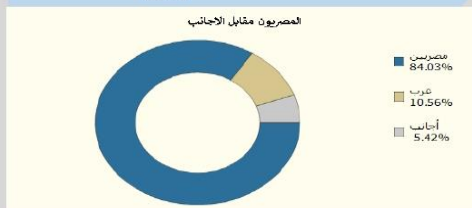
سجل مؤشر EGX30 المحدد النسبي لأكثر 30 سهماً مقيداً بالبورصة المصرية ارتفاعاً بنسبة 1,98% في نهاية تعاملات اليوم الخميس 27 أبريل 2023، مقارنةً بانخفاض بنسبة -0,36% في يوم الأربعاء. وارتفع مؤشر الشركات المتوسطة والصغيرة إيجي إكس 70 الذي يضم 70 شركة متوسطة مقيدة بالبورصة المصرية بنسبة 2,04% مقارنةً بانخفاض بنسبة 0,72% في يوم الأربعاء، وذلك لأن أيام الأحد والاثنين والثلاثاء، الموافق (23-24-25 أبريل 2023) عطلة رسمية بمناسبة عيد الفطر المبارك وعيد تحرير سيناء.



سجل معدل نمو مؤشر قطاع البنوك ارتفاعاً اليوم الخميس بنسبة 2,06% مقارنةً بانخفاض بنسبة -0,26% في يوم الأربعاء، كما ارتفع مؤشر قطاع السياحة والترفيه بنسبة 4,43% مقارنةً بانخفاض بنسبة 4,34% في يوم الأربعاء.



فئات المستثمرين



رابعاً: انفوجراف

- انفوجراف (1) يوضح تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والذي يشير إلى أن السوق المصري وجهة جاذبة لاستثمارات الدول العربية خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٢-٢٠٢٣:

السوق المصري وجهة جاذبة لاستثمارات الدول العربية خلال الربع الأول من 2023/2022



نسبة مساهمة تدفقات الاستثمارات العربية من إجمالي
الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمصر خلال الربع الأول من
2023/2022 بالمقارنة بـ 22.7% خلال الربع الأول من 2022/2021

40%



حجم تدفقات الاستثمارات للدخل الربع الأول 2023/2022



الدول العربية الأكثر استثماراً في مصر بنحو 2.7 مليار دولار، يليها الاتحاد الأوروبي بنحو 1.9 مليار دولار في الربع الأول 2023 /2022.



تابعونا على المنصات الرقمية

WWW.IDSC.GOV.EG



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مارس 2023

